تقرير حصاد

الاعتقالات والانتهاكات

خلال شهر فبراير

كانون الثاني

مقدمة

اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي من الضّفة خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2024، (1236) مواطنًا، بينهم (30) من النّساء، و(73) من الأطفال.

وقالت مؤسسات الأسرى (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)، إنّ أعلى نسبة في عمليات الاعتقال كانت في القدس، حيث بلغت (309) حالة اعتقال، تليها محافظة الخليل بـ(220) حالة اعتقال، وكان التّحول الأبرز في أعداد المعتقلين في محافظة طولكرم حيث بلغ عدد حالات الاعتقال فيها (150).

حصيلة حالات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر في الضّفة حتّى نهاية كانون الثاني/ يناير 2024، (6870) حالة اعتقال، بينها أكثر من (215) من النّساء، وأكثر من (400) طفل، فيما بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين بعد 7 أكتوبر (52) أبقى الاحتلال على اعتقال (37) منهم صحفيتان، وكان من ضمن المعتقلين الطفل يوسف الخطيب (17 عامًا)، وأحمد خشان (18 عامًا)، ومحمد أنيس ترابي (16 عامًا) وهم ممن أفرج عنهم في صفقات التبادل التي تمت خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، فيما بلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة ممن تم الإعلان عنهم 7 شهداء، أحدهم لم يتم الكشف عن هويته، إلى جانب معتقلين من غزة استشهدوا وأعدموا داخل معسكرات الاحتلال ولم يتم الكشف عن هويتهم وظروف استشهادهم.

خلال كانون الثاني - الاحتلال واصل تنفيذ جملة من الجرائم والانتهاكات الثابتة خلال حملات الاعتقال

تؤكّد مؤسسات الأسرى أن جملة الجرائم والانتهاكات التي تصاعدت بعد السابع من أكتوبر خلال حملات الاعتقال في الضّفة وطالت (6870) مواطنًا/ة، وشملت كافة الفئات بما فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى والجرحى، إلى جانب الفئة الأبرز وهم الأسرى السابقون الذين تعرضوا لعمليات اعتقال عديدة، وأبرزها: قيام قوات الاحتلال بتنفيذ عمليات تعذيب وتنكيل بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، واقتحام المنازل برفقة الكلاب البوليسية.

إلى جانب جملة التهديدات التي وصلت إلى حد القتل، واعتقال مواطنين ومنهم نساء كرهائن للضغط على أحد أفراد العائلة لتسليم نفسه، حيث تصاعدت هذه السياسة خلال شهر كانون الثاني، عدا عن عمليات التّدمير والتّخريب الواسعة داخل المنازل، والمصادرات والسرقات بما فيها أموال ومصاغ ذهب، والتي تقدر بملايين الشواقل، إضافة إلى تدمير البُنى التحتية تحديدًا في محافظتي جنين ومخيمها، وطولكرم ومخيماتها، التي شهدت اقتحام واسع خلال شهر كانون الثاني ونفذت عمليات تحقيق ميداني واسعة بحقّ المواطنين إضافة إلى عمليات الاعتقال

يواصل الاحتلال اعتقال المزيد من المواطنين وإصدار أوامر اعتقال إداريّ بحقّهم، حيث أصدر الاحتلال خلال شهر كانون الثاني (650) أمر اعتقال إداري بينهم (370) جديد و(280) تجديداً، ليبلغ عدد الأوامر الصادرة بعد السابع من أكتوبر (3320) أمرًا.

وفي ضوء هذا التزايد، فقد وصل عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال إلى (3483) معتقلاً، بينهم (11) أسيرة، و(40) طفلاً على الأقل ممكن تمكّنت المؤسسات من متابعتهم وحصرهم، ليكون بذلك أعداد المعتقلين الإداريين أعلى من أعداد المحكومين والموقفين، علمًا أنّ عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر بلغت نحو (1320).

إدارة سجون الاحتلال واصلت إجراءاتها الانتقامية الغير مسبوقة بعد السابع من أكتوبر

أبرز السياسات هي سياسة العزل المضاعفة التي تفرضها على الأسرى والأسيرات، في ظل استمرار حرمانهم من زيارة العائلة، إضافة إلى سياسة التجويع، واستمرار تقليص نسبة وصول الماء إلى أقسام الأسرى، وحرمانهم من أبسط ما تبقى لهم من حقوق، كتوفير مستوى أدوات التي تحافظ على مستوى النظافة الشخصيّة، للحلاقة أو للاستحمام، أو الملابس التي جردوا منها،

واستمرت عمليات التنكيل بالأسرى تحديدًا خلال عملية نقلهم، وقد رُصدت عمليات اعتداء على مجموعة من الأسرى خلال نقلهم لزيارة أحد المحامين في سجن (النقب) خلال شهر كانون الثاني، هذا عدا عن استمرار الجرائم الطبيّة وتصاعدها في ظل اعتقال المزيد من الجرحى، وشكّلت قضية تقييد الأسرى بأرجلهم وأيديهم مع وجود سلسلة بين القيود وتحديدًا أسرى حماس والجهاد الإسلامي، خلال نقلهم أو إحضارهم إلى زيارة المحامي، باعتبارهم مصنفين بحسب تعبير الاحتلال (ساغاف) أي من الخطرين جدًا وقد رُصد ذلك وفقًا للمحامين في سجن (ريمون).

خلال كانون الثاني- ارتقى الشهيد عبد الرحمن البحش ليكون الشهيد السابع بعد السابع من أكتوبر

في تاريخ الأول من كانون الثاني/ يناير أُستشهد الأسير عبد البحش، في سجن (مجدو) ليكون الشّهيد السابع الذي يعلن عن استشهاده بعد السابع من أكتوبر، هذا إلى جانب من استشهدوا من معتقلي غزة، دون معرفة هوياتهم، وذلك بحسب ما أعلن عنه الاحتلال وإعلامه.

وشكّلت قضية الأسير البحش، امتدَّادًا لجريمة تصفية واغتيال الأسرى التي انتهجها الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، عبر عمليات التّعذيب والتّنكيل إلى جانب الجرائم الطبيّة التي شكّلت كذلك عامل أساسي في استشهاد أسرى.

خلال كانون الثاني – الاحتلال أعاد اعتقال طفلين وشاب ممن أفرج عنهم في صفقات التبادل واستدعى طفلة محررة من القدس للمحاكمة

أعادت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ اعتقال الطفلين يوسف الخطيب (17 عامًا)، من أريحا، بعد استدعائه، في تاريخ 23 كانون الثاني/ يناير 2024، علمًا أنّه كان معتقلاً إدارياً عندما أُفْرِج عنه في صفقات التبادل في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، كما جرى اعتقال أحمد خشان (18 عامًا) في 25 كانون الثاني/ يناير 2024، وهو شقيق الشهيد وسام خشان الذي ارتقى في نفس يوم اعتقاله، إضافة إلى الطفل محمد أنيس ترابي (16 عامًا) من نابلس، حيث جرى تحويله إلى الاعتقال الإداريّ، وصدر بحقّه أمر إداري لمدة ثلاثة شهور.

وفي إطار استمرار الاحتلال في اختراق الصفقات التي تمت، استدعى الطفلة نفّوذ حمّاد من حي الشيخ جراح في القدس، للمثول أمام المحكمة على قضية تتعلق بحادثة جرت معها خلال فترة اعتقالها في سجون الاحتلال، وكان هذا الأمر قد جرى أيضًا مع الأسيرة فدوى حمادة من القدس بعد الإفراج عنها في صفقات التبادل التي تمت.

وفي هذا الإطار، إذ تعتبر مؤسسات الأسرى، أنّ ما جرى هو اختراق واضح للصفقات التي تمت في إطار بنود الهدنة.

الاحتلال يواصل جريمة الإخفاء القسري بحقّ معتقلي غزة:

تُشكّل قضية معتقلي غزة اليوم التحدي الأكبر أمام المؤسسات الحقوقية، وذلك في ظل إصرار الاحتلال على الاستمرار في تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحقّ معتقلي غزة، حيث يستند الاحتلال على لوائح أقرها، تحرم معتقلي غزة من لقاء المحامي.

الصورة من CNN ARABIC

الصورة من الجزيرة

وعلى مدار الفترة الماضية وفي ضوء العديد من الشّهادات التي خرجت من معتقلي غزة الذين أفرج عنهم من بينهم نساء وأطفال، تؤكّد مستوى التّوحش ومستوى عمليات التّعذيب التي نفّذت بحقّهم، هذا عدا عن معطيات تشير بشكلٍ واضح إلى تعرض معتقلين لإعدامات ميدانية.

وحتّى اليوم لم تتمكن كمؤسسات مختصة من معرفة أي معطيات واضحة عن مصير معتقلي غزة، رغم كل النداءات التي وجهت وعلى عدة مستويات فيما يتعلق بالقضية، وما هو متوفر معطيات ضئيلة جدًا، منها ما أعلنت عنه إدارة السّجون من عدد لما صنفتهم (بالمقاتلين غير الشرعيين)، وعددهم 606، دون معرفة هوياتهم، أو أماكن احتجازهم فعليا، علمًا أنّه وكما ذكرنا أعلاه هذا العدد لا يعكس مستوى عدد معتقلي غزة الحقيقي في سجون ومعسكرات الاحتلال.

شهادات متصاعدة من المعتقلين عن جرائم التعذيب والتنكيل

> اتخذنا أنا ومجموعة من المسعفين المتطوعين مع الهلال الأحمر نقطة اسعاف داخل منزل في المخيم في حارة الحمام، نعالج فيها الإصابات، بعد التنسيق مع مكتب الارتباط المدني وإرسال موقعنا عبر تطبيق تحديد الموقع. في ساعات العصر من ذات يوم الاقتحام سمعنا صوت طرق عنيف للباب وقام احد المسعفين بفتحه، مباشرة اقتحم حوالي 15 جندي المنزل، بعضهم مقنع بلباس جيش أخضر وكان غالبيتهم يتكلمون اللغة العربية بشكل سليم، كنا جميعنا داخل المنزل مسعفي عدد سبعة (5 رجال وسيدتين) وجميعنا يلبس الملابس الخاصة بالعمل "فيست الهلال الاحمر"، مباشرة قاموا بتقيد جميع المسعفين الرجال من بينهم انا (عددنا 5) بمرابط بلاستيكية للأمام ووضعوا الغمام على أعيننا

"بعدها اقتادونا مشيًا على الأقدام إلى منزل قريب في ذات الحارة استخدموه كنقطة احتجاز وتحقيق ميداني لهم، كان يوجد داخل المنزل حوالي 10 اشخاص من المخيم جميعهم رجال مقيدين ومغمغمين، شاهدتهم حيث كنت استطيع الرؤية قليلاً من تحت الغمام عندما أرفع رأسي، أمرنا الجنود بالجلوس على الركب بجانبهم في صالة المنزل. ابقونا داخل المنزل حوالي 5 ساعات، دون ماء فقط سمحوا باستخدام الحمام ولم يتكلم معنا أحد منهم خلالها، بعدها اقتادونا جميعنا كنا حوالي 15 شخصًا بواسطة الية عسكرية إلى منشأة وهو عبارة عن مبنى مثل مخزن مساحته كبيرة، استخدموه كنقطة احتجاز وتحقيق ميداني، أثناء النقل هجم الجنود علينا وبدأوا بضربنا بواسطة البواريد والأيادي وركلات بالبساطير، أحد الجنود قام بضربي بقاع السلاح على رقبتي وشعرت بألم شديد. شاهدت مئات المعتقلين من مخيم طولكرم كانوا مقيدين ومغمغمين وجميعهم رجال، حققوا مع غالبية الشباب داخل مكاتب في المنشأة في الطابق الثاني (حيث كانوا يجمعون المعتقلين جميعهم في الطابق الأول واستخدموا الطابق الثاني كمكاتب تحقيق